هذا التقدير اي لا يدرك مهية بالكنه التفصيلي ونبه ما فيه قوله ولا اولى ان يقال
آه هذا انما يتم لو كفى في الفصل مطلق التميز ولو في المشاركات في عرض وان
اشترط فيه التميز عن المشاركات في الجنس كما يلوح من كلام المصنف الطريقي
فلا يتم كلا اذا ثبت خصوصية من الجنس لكن هذا يرد كلا على التقدير المشهور
ايضا فافهم قوله وتفصيل المقام آه اعلم ان في الاعتبارات الثلث اصطلاحين
الاول باعتبار العروض فمعنى بشرط شيء بشرط عروضه ولا بشرط شيء
ان يوخذ من حيث هي مع قطع النظر عن العروض وعدمه وبشرط لا شيء
بشرط ان لا يكون معروضة للعوارض والمهية بشرط لا بهذا الاعتبار غير
موجودة وسيجيء انشاء الله تعالى والاصطلاح الثاني اخذها باعتبار رفع
ابهامها وتحصلها بمحصلها واعتبار بشرط لا بهذا الاصطلاح لا ينافي
عروض العوارض لان مرجعه الى اعتبار عدم تحصلها بمحصل بل بنفسها
وهذا لا يمنع لحوق اللواحق من غير خارج والاصطلاح الثاني هو المذكور هيهنا
فافهم قوله وفي النوع هذا انما هو على راي من يجعل التشخص جزء عقليا للشخص
فان نسبته نسبة الفصل واما عدم وجود النوع الماخوذ بشرط لا فانه
يلزم ان يعرض التشخص للمهية النوعية من خارج واما عند من يرى التشخص
غير جزء ولا زائد بل نحو الوجود فلا يصح اخذ الاعتبار اي بحسبه بهذا الاصطلاح
نعم قد يجعل العقل النوع ويعتبر العوارض العارضة لها بعد التشخص محصلة
فيعتبر هذه الاعتبارات فافهم قوله وبهذه المرتبة آه اراد بالمفارق ما يكون
وجوده المتحد غير لازم بل يمكن ان ما يوجد فقط ان يوجد في العين وباللازم
ما لا يكون كذلك لا ما يكون ممكنا ممكن الانفكاك في العروض وما لا يكون كذلك
فان اللزوم بهذا المعنى لا ينافي اخذ الملزوم بشرط لا في هذا الاصطلاح الذي

نحن

نحن فيه لانه ينافي عروض العوارض على انه غير محصل اياه بل عوارض من خارج فافهم
قوله واذا كانت الاعراض آه اراد بالمفارق ما يكون وجوده المتحد غير لازم بل
يمكن ان يوخذ في العين ما يوخذ فقط واما باللازم ما لا يكون كذلك لا ما لا يكون
ممكن الانفكاك في العروض وما لا يكون كذلك فان اللزوم بهذا المعنى لا ينافي
اخذ اللزوم بشرط لا في هذا الاصطلاح الذي نحن فيه لانه لا ينافي عروض
العوارض على انه غير محصل اياه بل عوارض من خارج فافهم قوله فقد ظهر ان
المهية آه خلاصة التحقيق ان مرتبة بشرط شيء في الجنس والفصل هو النوع
ولا بشرط شيء منهما صادق عليه ومتحد معه وهذا معنى اتحاد الجنس والفصل
والنوع وبشرط لا منهما حال ومحل ومغاير في الوجود وجزء من النوع وكذا
الحال في المحل والعروض فان مجموعهما هو المحل بشرط العرض والعرض بشرط
المحل ولا بشرط كلا منهما وعرض لا اتحاد ولا محل ولا بشرط شيء منهما يصدق على
المجموع ويتحد معه فتدبر فالحكم بالاتحاد بين المحل والعرض انما هو اخذ لا بشرط
شيء في ضمن هذا المجموع لان ذات المحل بما هو محل عين العرض الحال بما هو حال
فافهم وتامل فيه قوله وما ينطق به آه ظاهر كلام المصنف يدل على ان العوارض
والعروض والمحل متغايرة ذاتا ووجودا فالجسم الابيض والبياض شيء واحد انما
التغاير بالاعتبار ورده الشارح المحقق بان الجسم اذا صار ابيض زاد فيه شيء
لم يكن قبل فحينئذ فيه شيء زائد هو البياض فلا اتحاد بل هناك شيئان حقيقتان
وان لم يزد فحال كونه ابيض وقبله سواء وما قيل قد زاد على طباع الجسم شيء
لكن داخل فيه ومتحد معه فلم يكن له ذات ووجود سوى ذات الجسم ووجوده كما
نفا فاسد لان الجسم قد كان محصلا من قبل وموجودا لكن لم يكن ابيض فان
زاد شيء لم يكن من قبل فله وجود وذات سوى وجود الجسم وذاته فلا اتحاد

Copyright © King Saud University